في وقت رحب فيه الغرب بانتخابه رئيساً جديداً ومد له يد التعاون

إيران: روحاني يدعو العالم للاعتراف بحقوق بلاده النووية .. ونتانياهو يطالب بالضغط عليه

عواصم - «وكالات»: خرج آلاف الإيرانيين مساء امس الاول للاحتفال بفوز حسن روحاني المدعوم من قبل الإصلاحيين بـ انتخابات الرئاسة الإيرانية خلفا لمحمود أحمدي نجاد، وسط ترحيب أمريكي واستعداد دولي للتعاون مع روحاني.

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن غالبية الشوارع والساحات وسط العاصمة طهران امتلأت بجموع المحتفلين، في حين انتشرت أعداد كبيرة من قوات الأمن تراقب عن بعد.

وهتف الحشود «قلنا نعم للشجاع روحاني» الذي فاز بالانتخابات بفارق شاسع من الدورة الأولى التي جرت الجمعة بعد حصوله على 18.6 مليون صوت، بنسبة 50.68 في المئة، متقدما على خمسة من المحافظين بينهم القائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي وعمدة طهران محمد باقر قاليباف.

وانضم سائقو السيارات إلى جموع المحتفلين عبر إطلاق العنان لأبواق سياراتهم أمام المارة الذين يرتدون اللون البنفسجي الذي اختاره روحاني رمزا لحملته الانتخابية.

وقالت طالبة قريبة من الإصلاحيين تدعى سارة «أخيرا وبعد ثماني سنوات أرى سعادة بالمدينة، أراها على وجوه الناس».

وقال إشكال «31 عاما» إنه «عهد جديد وإيران ستستعيد مكانتها، تحتفل لأن هناك أملا جديدا بإيران.

ويطالب البعض من المحتفين بإطلاق السجناء السياسيين وخصوصا مير حسين موسوي ومهدي كروبي اللذين كانا مرشحين بانتخابات 2009، ودعيا لمظاهرات احتجاجية، وهما يخضعان للإقامة الجبرية منذ 2011.

ووصف روحاني انتخابه رئيسا لإيران بأنه انتصار للاعتدال والحكمة على التطرف.

ودعا روحاني الدول الكبرى إلى معاملة إيران باحترام والاعتراف بحقوقها.

وفي أول بيان بعد تأكيد انتخابه رئيسا للبلاد، اعتبر روحاني الانتخابات «ملحمة عظيمة تستدعي احترام العالم للشعب الإيراني».

وفي البيان الذي تلي عبر التلفزيون والإذاعة الرسميين، قال روحاني إن «هذا الانتصار هو انتصار الذكاء والاعتدال والتقدم على التطرف».

وقال «على الساحة الدولية ومع الفرصة التي انتجتها هذه الملحمة الشعبية، أدعو من يتغنون بالديموقراطية والتفاهم والحوار الحر لأن يتحدثوا باحترام إلى الشعب الإيراني ويعترفوا بحقوق الجمهورية الإسلامية حتى يتلقوا ردا ملائما».

ووصفت هذه الدعوة بأنها إشارة إلى المفاوضات بين إيران والدول الكبرى بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وكان روحاني أمينا عاما لمجلس الأمن القومي الإيراني وكبير ومفاوضي بلاده في المباحثات بشأن البرنامج المثير للجدل.

وعبر الرئيس المنتخب عن اعتقاده بأن «الوجود القوي للشعب سيجلب الهدوء والاستقرار والأمل في المجال الاقتصادي».

وتربط روحاني بمرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي علاقات جيدة.

ويعتقد على نطاق واسع بأن للمرشد الكلمة الحاسمة في القضايا الحيوية التي تتعلق بالسياسة الخارجية والبرنامج النووي الإيراني.

وعبر روحاني عن «امتنانه للمرشد الأعلى» واعتبر نفسه «ابنه الأصغر».

من جانبها دعت الولايات المتحدة إيران إلى «احترام إرادة الشعب» بعد انتخاب روحاني وقالت إنها على استعداد للتعاون معه بشكل مباشر.

وقدم البيت الأبيض السبت تهنئة للإيرانيين على «شجاعتهم في جعل أصواتهم مسموعة» وقال إنه يحترم نتيجة التصويت.

وأعرب عن أمله بأن «تحترم» الحكومة الإيرانية رغبة الشعب «وتتخذ خيارات مسؤولة تصنع مستقبلا أفضل لجميع الإيرانيين».

وقال البيت الأبيض أيضا إن واشنطن ما زالت مستعدة للحوار مع حكومة طهران مباشرة للتوصل إلى حل دبلوماسي لتبديد قلق المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي الذي يشك الغرب بأنها تسعى من خلاله لامتلاك سلاح نووي، وهو ما تنفيه طهران.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري -في بيان- إن روحاني الذي اعتبر فوزه انتصارا للاعتدال على «التطرف» قد «تعهد مرارا خلال حملته بإعادة الحريات لكل الإيرانيين وتعزيزها».

وإلى جانب الولايات المتحدة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للعمل مع الرئيس المنتخب بشأن الملف النووي لبلاده، مشيدا بـ«تطلع الشعب الإيراني الذي لا يتزعزع إلى الديمقراطية».

كما أعربت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا عن الأمل بأن تتعاون القيادة الإيرانية الجديدة في إيجاد حل للبرنامج النووي، وأبدت إيطاليا استعدادها لتطوير العلاقات الثنائية وإجراء حوار مباشر بين طهران والمجتمع الدولي بعد انتخاب روحاني.

غير أن الخبيرة بالشؤون الإيرانية سوازان مالوني، من مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكنغز، قللت من شأن نتائج الانتخابات الإيرانية، وقالت «لن يحدث أي تقدم سريع، ولكن هذه أفضل نتيجة ممكنة من ناحية القضايا التي تهتم بها الولايات المتحدة».

وأضافت مالوني أن واشنطن تدرك جيدا القيود الداخلية المفروضة على سلطة روحاني.

ويدير روحاني الاقتصاد ويتمتع بنفوذ مهم في عملية صنع القرار بالشؤون اليومية، رغم أن الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي هو صاحب القرار النهائي بالقضايا الرئيسة ومن بينها الأمن القومي والبرنامج النووي.

بالمقابل حث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو امس على مواصلة الضغط الدولي على إيران لكبح برنامجها النووي بعد الانتخابات التي أتت برئيس إيراني معتدل.

ونقل بيان صادر عن مكتب نتانياهو قوله لحكومته «يجب ألا يستسلم المجتمع الدولي للأماني الطيبة أو الاغراء وألا يخفف الضغط عن إيران كي توقف برنامجها النووي».

وقال نتانياهو إن الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي هو من يحدد السياسة النووية وليس الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني.

وتخشى اسرائيل والغرب أن تكون إيران تخصب اليورانيوم بهدف صنع أسلحة نووية وهو ما تنفيه طهران. ويعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تملك الترسانة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط.

وتابع نتانياهو «الحكم على إيران سيكون بناء على أفعالها... إذا ظلت مصرة على تطوير برنامجها النووي فيجب أن تكون الإجابة واضحة.. وقفه بكل السبل.»

وأشارت اسرائيل إلى إمكانية القيام بعمل عسكري ضد إيران إذا فشلت العقوبات الدولية والدبلوماسية في تغيير سياستها النووية.

ومضى نتنياهو يقول «كلما زاد الضغط على إيران كلما زادت فرصة وقف البرنامج النووي الإيراني الذي ما زال أكبر خطر على السلام العالمي.»

روحاني فرحا بالانتصار

العراق: عشرات القتلى في سلسلة تفجيرات جديدة

بغداد - «وكالات»: لقي اكثر من 24 شخصا، بينهم عناصر شرطة، حتفهم في تفجيرات استهدفت امس أحياء ذات أغلبية شيعية، وسط وجنوبي البلاد. وفي أكبر هذه التفجيرات قتل 6 اشخاص في انفجار سيارتين بوسط مدينة البصرة، وقتل ستة من شرطة حماية خط النفط الاستراتيجي في الموصل. ونقلت مصادر عراقية مسؤولة أن أربع سيارات مفخخة انفجرت في «المحاويل، والمحمودية والكوت بالإضافة إلى العزيزية، وفي الوقت، انفجرت عبوتان ناسفتان في منطقة مزدحمة في «الناصرية» والبصرة. وفي وقت سابق أوضحت مصادر أمنية بأن سيارة ملغومة استهدفت سوقا مفتوحة للخضروات في مدينة العزيزية، وتبعد 70 كيلومترا جنوب شرقي العاصمة العراقية، وراح ضحية التفجير قتيل واحد وعشرة جرحى. وأصيب 14 آخرون بانفجار سيارة مفخخة في مدينة «الكوت» التي تبعد عن بغداد بنحو 110 كيلومترات، طبقاً لتلك المصادر وتكاد التفجيرات والاعتداءات المسلحة تقع يوميا في العراق، مما أصبح يثير مخاوف من أن ينزلق الوضع إلى حرب طائفية مفتوحة. وكان الشهر الماضي هو الأكثر دموية منذ 2008، حيث سجل فيه مقتل 1045 شخصا من المدنيين وعناصر الأمن. ولم تعلن أي مجموعة مسؤوليتها عن تفجيرات الامس، ولكن التوتر بين الشيعة والسنة تأجج منذ العام الماضي.

ويتهم السنة حكومة نوري المالكي بممارسة التمييز ضدهم، وهو ما تنفيه الحكومة، التي يقودها الشيعة.

مصر: فتاوى دينية تستبيح دماء معارضي مرسي

القاهرة - «وكالات»: في محاولة لاستباق تظاهرات الـ30 من يونيو، التي دعت إليها حركة تمرد تحشد الأحزاب الإسلامية لمظاهرات يوم الجمعة المقبل، متوعدة المعارضين للرئيس بالعودة إلى نقطة الصفر، فيما يتوعد دعاة إسلاميون مقربون من الإخوان بقتل من يخرج عن السمع والطاعة للرئيس المسلم المنتخب. وصدرت فتاوى دينية ودعاوى تحلل قتل المتظاهرين المناوئين للرئيس، أطلقها شيوخ مقربون من الإخوان للخارجين عن السمع والطاعة لرئيس منتخب ومسلم على حد قولهم، حيث أطلق الشيخ المثير للجدل وجدي غنيم دعوات تحث على القتل، واستشهد بأحاديث نبوية يثبت صحة كلامه. ويأتي ذلك على الرغم، من تأكيد حملة تمرد على أن التظاهرات الحاشدة في الثلاثين من يونيو ستكون سلمية المظهر والهدف.. لكن التيارات الإسلامية المؤيدة للرئيس مرسي تطعن في سلمية مظاهرات لم تحدث وتستبق حدوثها بمظاهرة حاشدة أعدت لها في الحادي والعشرين من الشهر الجاري دعت إليها أحزاب الحرية والعدالة، والوسط إلى جانب حزب البناء والتنمية. وفي هذا السياق، اعتبر طارق الزمر، رئيس المكتب السياسي للبناء والتنمية، مظاهرة الإسلاميين المرتقبة يوما حاسما في تاريخ الثورة، وتوعد المعارضين بالعودة إلى نقطة الصفر. وقال أيضا عاصم عبدالماجد، القيادي في الجماعة الإسلامية، إن تظاهرات 30 يونيو يقودها الناصريون والشيوعيون والعلمانيون. السلفيون أيضا وضعوا خلافهم مع الرئيس جانباً، ودخلوا على خط التأييد له ضد كل من يطالب بانتخابات رئاسية مبكرة، وعن ذلك أكد ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية، أنهم مع بقاء الرئيس لاستكمال ولايته، مشيرا إلى أن محاولات إسقاطه غير دستورية ويترتب عليها خطر انهيار الدولة.

واشنطن تجمد حسابات مسلمين وعرب .. دون أسباب

واشنطن - «وكالات»: طلب فرع مجلس العلاقات الأمريكية - الإسلامية «كير» في ولاية ميتشغان من مكتب مراقبة العملة التابع لوزارة الخزانة الأمريكية التحقيق في شكاوى مسلمين وأمريكيين عرب يشتكون من أن حساباتهم في مصارف أمريكية أغلقت من دون سبب ولا إيضاحات. ووفقا لصحيفة الحياة، فقد أعلنت الرابطة العربية - الأمريكية للحقوق المدنية في ديربورن أنها قررت ملاحقة المصارف المعنية أمام المحاكم. وأشارت صحيفة «ديترويت نيوز» إلى أن شركة ألف للعربية المتخصصة في تعليم الأمريكيين اللغة العربية عبر شبكة الإنترنت فوجئت في 30 مايو الماضي بإشعار من بنك جي بي مورغن تشيز يخطرها بإغلاق حسابها المصرفي.

وعندما استفسر المسؤولون عن سبب الإغلاق، أجابهم موظفو البنك بأن أداة تحليلية نبهت البنك إلى أن حساب الشركة قد يشكل تهديداً أمنياً، وقال المدير التنفيذي لـ «كير» إن ذلك الإجراء يعد تحاملا لأسباب دينية أو عرقية. ورفضت المتحدثة باسم البنك إيملي سميث الاتهام ببناء قرار الإغلاق على أساس الدين أو العرق.

وتقول رابطة الحقوق المدنية العربية - الأمريكية إنها تنوي رفع دعوى قضائية بناء على شكوى 50 فردا وشركة من إغلاق حساباتهم المصرفية بلا مبررات كافية. وقالت مواطنة أمريكية تدعى سمارة جبرائيل إنها فوجئت بعد اعتناقها الإسلام واقترانها بمسلم من أصل عربي بأن بنك أوف أمريكا قرر تجميد حسابها وبطاقاتها الائتمانية.

وبعد ملاحقة وصلت إلى مكتب المدير العام الرئيس التنفيذي للبنك قدم إليها اعتذار بأن الأمر ناجم عن خطأ إلكتروني، لكنها قالت إنها متأكدة أن الإجراء بدأ حين أضافت اسم زوجها إلى الحساب، وهو واضح الدلالة على أصله العربي وانتمائه الإسلامي.

ملاحقات دولية لـ 10 مسؤولين إسرائيليين أمام «الجنائية»

لاهاي - «وكالات»: قدم مروان دلال مدع سابق في محكمة الجنايات الدولية في «لاهاي» التي خصصت لمعاقبة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا شكوى ضد 10 مسؤولين إسرائيليين بدعوى خرقهم للقانون الدولي الإنساني خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إبان « عملية الرصاص المصبوب». وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر امس إن المسؤول السابق في محكمة « لاهاي » طلب من المحكمة فتح التحقيق في جرائم إسرائيل بحق مواطني قطاع غزة بوصفها جرائم حرب تستوجب العقاب.

وأوضحت الصحيفة أن أبرز المسؤولين المتهمين بارتكاب هذه الجرائم هم تسيبي ليفني وايهود أولمرت وعمير بيرتس وحاييم رامون ويوفال ديسكين وغابي أشكنازي ودان حلوتس ويوآف غلنت.. مشيرة إلى أن المحامي دلال قدم الالتماس يوم التاسع من يونيو الجاري.

وأشارت الصحيفة إلى أن مصادر قضائية اسرائيلية قللت من أهمية هذه الدعوى لكنها في الوقت ذاته أشارت إلى إمكانية أن يواجه كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الواردة أسماؤهم طلبات إلقاء القبض والتحقيق معهم وأن يتم ملاحقتهم قضائيا في عدد من بلدان العالم التي ترتبط بمواثيق قضائية دولية.

وقال دلال لصحيفة هارتس إنه يدرس القضايا التي بين يديه وإنه يعلم أن هناك انتهاكات للقوانين الدولية في الجرائم الجاري الحديث عنها وفق الولاية القضائية الدولية. . موضحا أن هناك تقارير إسرائيلية ودولية تعزز القضية مثل تقرير « فينوغراد » الإسرائيلي الذي تشكل نتائجه عاملا مهما في العريضة التي جرى وسيجري 'عدادها لتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية إضافة إلى تقرير « هيومن رايت ووتش » الأمريكية وتصريحات المسؤولين أنفسهم مثل اولمرت.

وأشارت الصحيفة إلى أن دلال على علاقة مع «مركز عدالة» وهو مركز قانوني لحقوق الأقليات العربية داخل إسرائيل. . مضيفة أن له خبرات دولية في مجال متابعة مجرمي الحرب حيث عمل على جلب مجرمي الحرب الصرب إلى محكمة الجنايات الدولية واستطلاع مقاضاتهم.

وقالت إن القاضي والمحامي والنائب العام دلال باشر التحقيقات الجنائية ضد 10 موظفين مدنيين وعسكريين كبار اتهموا بالمسؤولية عن قتل المدنيين وانتهاكات القانون الدولي خلال « حرب لبنان » الثانية في العام 2006 » عملية الرصاص المصبوب» والهجوم على قطاع غزة خلال ديسمبر خلال الفترة من 2008 حتى يناير 2009 إضافة إلى اعتراض أسطول غزة في مايو 2010.

المغرب: أزمة الحكومة تتفاعل.. بعد عودة الملك

الرباط - «وكالات»: عاد ملك المغرب محمد السادس إلى بلاده أمس الاول بعد قضائه إجازة خاصة في الخارج دامت أكثر من شهر ليبدأ تفاعل أزمة الائتلاف الحكومي التي كانت تنتظر هذه العودة، في ظل تمسك حزب الاستقلال المشارك في الائتلاف الحاكم بطلبه تحكيم الملك بشأن قراره الانسحاب من الحكومة.

وكانت القوى السياسية المغربية تترقب عودة الملك بعد إعلان حزب الاستقلال الحليف الأول لحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود الائتلاف الحاكم في 11 مايو الماضي قراره الانسحاب من التحالف متسببا في أزمة حكومية تمثلت في فقدان الحكومة أغلبيتها المريحة للقيام بعملها التشريعي.

ولكن قرار الحزب بالاستقالة لم يجد طريقه إلى التنفيذ بعدما طلب الملك في اتصال هاتفي مع الأمين العام الجديد للحزب حميد شباط إبقاء وزراء الحزب في الحكومة حفاظا على استقرار البلد والسير العادي للحكومة كما أوضحه بيان أصدره الحزب بعد أيام من إعلان انسحابه، وأكد فيه أنه طلب تحكيم الملك في هذه الأزمة.

ومنذ الاتصال الملكي ظل قرار الاستقالة مجمدا والأزمة السياسية على حالها، في انتظار عودة الملك، من أجل التحكيم بين الأحزاب المتخاصمة.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه حزب الاستقلال هذا التحكيم لتجاوز الأزمة التي يعتبرها «أزمة مؤسسات وليست أزمة أحزاب فقط»، يقول حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحاكم إن الاستقلال يحاول إقحام الملك في خلاف بين حزبين في خرق واضح لمقتضيات الدستور.

ويلجأ الاستقلال إلى فقرة في الدستور تقول إن الملك يُعتبر الحكم الأعلى بين مؤسسات الدولة ويسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية.

أما حزب العدالة والتنمية فيستعمل فقرة أخرى تقول إن لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم، الفردية أو الجماعية.

يُذكر أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي كان قد حقق فوزا كبيرا في الانتخابات النيابية نهاية 2011 بعد أشهر من الاحتجاجات في سياق الربيع العربي. ورغم هذا الفوز، لم يحصل الحزب على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، مما اضطر الإسلاميين إلى الدخول في تحالف يوصف بأنه «متناقض» مع ثلاثة أحزاب أخرى من بينها حزب الاستقلال المحافظ.

وفتح قرار الاستقلال باب التكهنات حول السيناريوهات المحتملة لما بعد الانسحاب الذي ما زال حزب الاستقلال متمسكا به ما لم يستجب الإسلاميون لمطالبه بالقيام بتعديل وزاري مع تغيير طريقة التعامل مع الأزمة الاقتصادية.

وفي انتظار المذكرة التي قال حزب الاستقلال إنه سيرفعها إلى المؤسسة الملكية بخصوص هذا الموضوع، اتجهت تأويلات بعض السياسيين والقانونيين إلى اعتبار استناد الحزب على ذلك الفصل لتجميد قرار انسحابه تغطية لما اعتبره بعضهم بداية تراجع عن موقف سياسي وصفوه بأنه غير محسوب. وجاءت هذه التأويلات بعد إصرار الأغلبية ممثلة في حزب العدالة والتنمية على «تجاهل» مواقف وتصريحات الأمين العام لحزب الاستقلال، إلى درجة أن وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي أكد في تصريح صحفي سابق أن الحكومة «تحظى بثقة الملك» وستواصل برنامجها في الإصلاح.

يذكر أن حزب الاستقلال يشارك في الحكومة الحالية بست حقائب وزارية، أبرزها المالية والتجهيز والتربية والتعليم والوزارة المنتدبة في الخارجية.

الملك محمد السادس

ليبيا: الجيش يلوح بحسم الانفلاتات الأمنية

طرابلس - «وكالات»: حذر الجيش الليبي من أنه لن يتردد في حسم أي انفلات بعد مقتل أربعة جنود ليبيين ومدني في بنغازي خلال اشتباكات بين القوات الخاصة في الجيش الليبي وجماعة مسلحة، فيما علقت الرحلات بمطار شرق المدينة، وخرجت مظاهرات السبت تندد بأحداث مساء الجمعة بين متظاهرين مسلحين وقوات الصاعقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الليبية عادل البرعصي إن الجيش لن يتردد في استخدام أقصى درجات القوة إذا استمر المسلحون في مثل هذه التحركات. جاء ذلك بعد تحذير رئيس أركان الجيش بالإنابة اللواء سالم القنيدي من أن مدينة بنغازي قد تشهد ما سماه حمّام دم، في حال تعرض ثكنات الصاعقة لهجوم من المتظاهرين المسلحين. وفي غضون ذلك، خرجت مظاهرة في ساحة التحرير في المدينة للتنديد بالأحداث التي وقعت بين متظاهرين مسلحين وقوات الصاعقة. وردد المتظاهرون هتافات تطالب ببناء الجيش والشرطة، كما رفعوا شعارات تطالب بحل الكتائب الأمنية، وتدعو إلى الالتفاف حول الحكومة ودعمها وإنهاء حالة التصارع المسلح، والمضي قدما نحو بناء الدولة. وفي السياق أعلنت إدارة مطار بنينا الدولي في مدينة بنغازي شرق ليبيا تعليق جميع الرحلات بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها المدينة.

وقالت مصادر بإدارة المطار إن المطار استأنف استقبال الرحلات امس بعد هدوء الأوضاع في بنغازي، كما أكد مصدر بالمطار أن شركة الخطوط الجوية الليبية أغلقت مقرها بسبب الأحداث. وكان مسؤولون عسكريون ذكروا في وقت سابق أن ستة جنود قتلوا وأصيب خمسة آخرون في اشتباكات بين قوات من الجيش الليبي ومحتجين مسلحين خارج قاعدة للقوات الخاصة في مدينة بنغازي بشرق ليبيا صباح السبت. وصرح الناطق الرسمي باسم الغرفة الأمنية المشتركة محمد الحجازي أن أربعة قتلى سقطوا برصاص قناصة محترفين ملثمين كانوا متمترسين داخل حي الليثي السكني، وأطلقوا النار على عناصر القوات الخاصة التي دخلت الحي واشتبكت معهم، وأشار إلى أن جنديين ذبحا بسكاكين من قبل خلية من الملثمين اعترضتهما وهما في طريقهما إلى عملهما بمقر القوات الخاصة. وأضاف أن الهجوم أسفر أيضا عن تدمير وإتلاف وحرق عدة مقرات ومعسكرات وآليات تابعة للجيش الليبي، وذكر أن «المسلحين لاذوا بالفرار بعد دحرهم من قبل عناصر القوات الخاصة». وفي الأسبوع الماضي قتل 31 شخصا على الأقل وأصيب مئة في اشتباكات بين محتجين مسلحين حصلوا في نهاية المطاف على مساندة من قوات خاصة وميليشيا في المدينة. وكان المحتجون يطالبون بتفكيك الميليشيات، واشتبكوا مع إحداها «لواء درع ليبيا» قاتلت للإطاحة بالزعيم الراحل معمر القذافي وتقول إنها تتعاون حاليا مع وزارة الدفاع. وقد اتهم عضو لجنة الدفاع بالمؤتمر الوطني العام جمعة السائح مجموعات وصفها بالعبثية بجر ليبيا إلى الهاوية. وقال إن أطراف الصراع الحالي ببنغازي معروفة لدى الجميع، مؤكدا أن ليبيا «لن تستقر ما لم يُسحب السلاح، ولو بالقوة». وأقر السائح بعجز الدولة عن بسط نفوذها، وأضاف أن السلاح الذي بيد هذه المجموعات المتصارعة أقوى من سلاح الدولة، داعيا الليبيين إلى الجلوس إلى مائدة حوار وطني للخروج من المأزق. كما اتهم السائح أطرافا خارجية -رفض تسميتها- بتغذية العنف الدائر في البلاد، مؤكدا أنه من أهداف هذه الأطراف تقسيم ليبيا إلى دويلات صغيرة والهيمنة على ثرواتها.

قوات من الجيش الليبي